

تقرير سنوي حول النفاذ إلى المعلومة

بمركز الإعلامية لوزارة الصحة

لسنة 2024



الفهرس

1.....	المقدمة
2.....	الأطر القانونية الضامنة لحق النفاذ إلى المعلومة
3.....	الباب الأول: إجراءات النفاذ إلى المعلومة بمركز الإعلامية لوزارة الصحة
3.....	1. تكريس حق النفاذ إلى المعلومة
5.....	2. النشر الإستباقي
7.....	3. تحيين الخانة الخاصة بموقع النفاذ إلى المعلومة
9.....	الباب الثاني: التصرف في الوثائق والأرشيف
9.....	الباب الثالث: التكوين والتأهيل في مجال النفاذ
10	الباب الرابع : خطة عمل لسنة 2025
11	المقترحات
12	الخاتمة

المقدمة

يعتبر حق النفاذ إلى المعلومة الية لضمان ولوج كل الأفراد والذوات المعنية إلى الوثائق والمعلومات التي تنشئها الهياكل العمومية او تتحصل عليها أثناء ممارسة مهامه وسواء كان ذلك بمبادرة من هذه الهياكل عبر النشر التلقائي للمعلومة أو بطلب في ذلك، بما يسمح بتنمية ثقافة المواطنة لدى الأفراد وبتطوير جودة المرافق العمومية من خلال تمكين الأفراد من المشاركة في وضع السياسات العمومية ومتابعة تنفيذها وتقييمها وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة وبالتالي على تحسين العلاقة بين الدولة ومواطنيها. كما يدعم البحث العلمي .

وتطبيقا لهذه المبادئ أصبح حق النفاذ إلى المعلومة يمثل ضرورة ملحة تتطلب دعما شاملا من خلال تطبيقه في كل الهياكل العمومية.

ويندرج هذا التقرير السنوي في إطار الالتزامات المحمولة على الهياكل ويتضمن كل الأنشطة التي انجزها الهيكل ومدى تطورها على مستوى النفاذ إلى المعلومة.

الأطر القانونية الضامنة لحق النفاذ إلى المعلومة

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة 19 منه: لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق في إعتناق الآراء دون مضايقة، وفي إلتماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة ودونما إعتبار للحدود.

❖ نصوص تشريعية

الفصل 38 من دستور 2022 تضمن الدولة الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة. تسعى الدولة إلى ضمان الحق في النفاذ إلى شبكات الاتصال

القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بتكريس حق النفاذ إلى المعلومة

❖ نصوص ترتيبية

منشور رئيس الحكومة عدد 19 المؤرخ في 18 ماي 2018: منشور تفسيري للأحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 الخاص بالنفاذ إلى المعلومة.

منشور وزيرة الصحة بالنيابة عدد 22 المؤرخ في 29 أفريل 2019: منشور تحسيبي للهياكل الراجعة بالنظر لوزارة الصحة للحرص على حسن تطبيق ماورد بقانون النفاذ إلى المعلومة.

منشور وزير الصحة عدد 37 لسنة 2020: منشور تم إصداره لحث مختلف الهياكل لنشر وتحيين المعطيات الواردة بالفصول 06 و 07 و 08 من قانون النفاذ إلى المعلومة.

الباب الأول:

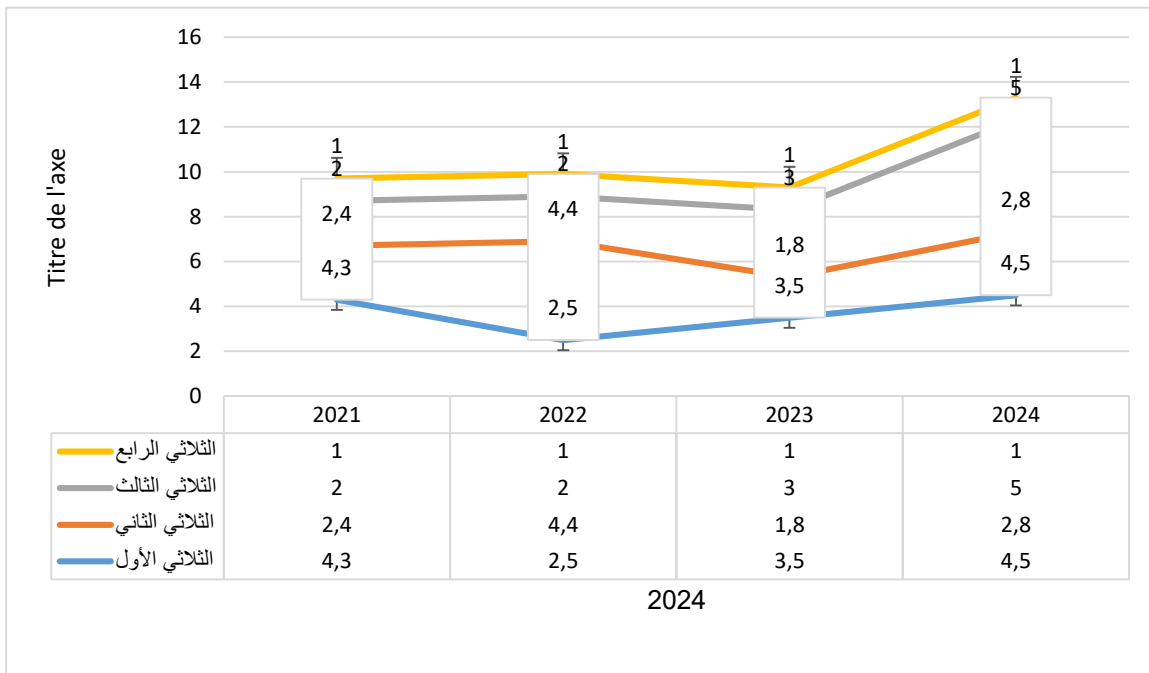
إجراءات النفاذ إلى المعلومة بمركز الإعلامية لوزارة الصحة

1. تكريس حق النفاذ إلى المعلومة

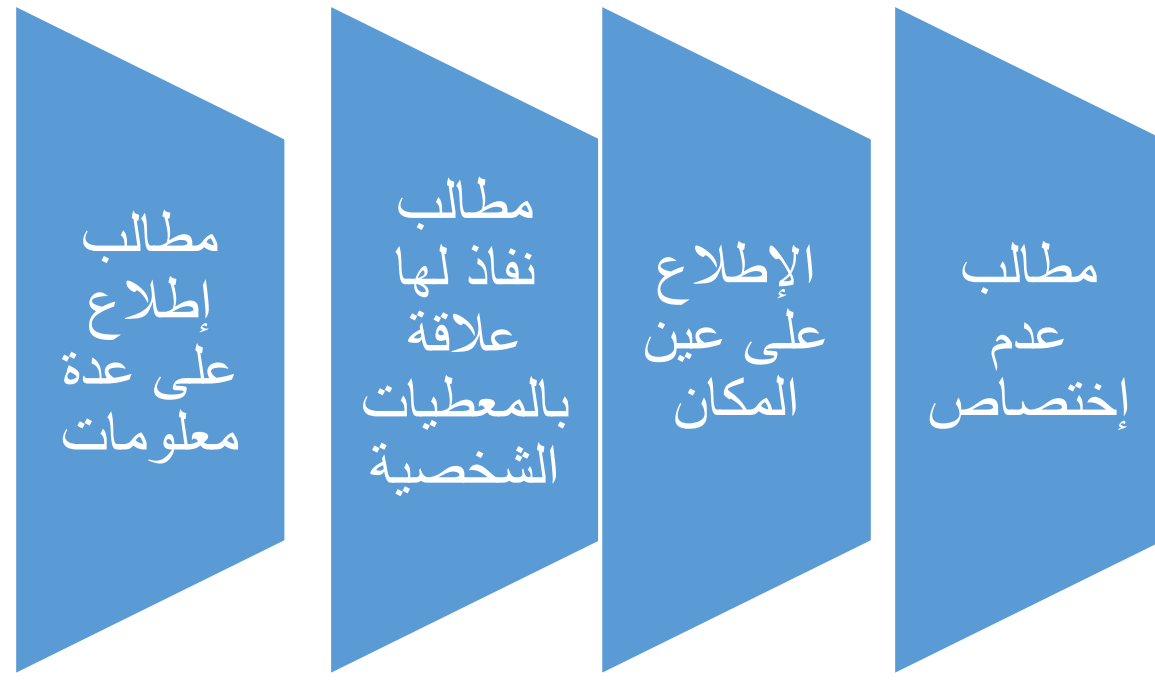
تتم إجراءات عملية النفاذ بمركز الإعلامية لوزارة الصحة عبر تعيين مكلف للنفاذ إلى المعلومة ونائب له ونشرها على موقع الواب وتحيين كل المعطيات الخاصة بهم إثر كل تغيير، وذلك طبقا للفصل 34 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 وذلك لتسهيل عملية معالجة مطالب النفاذ إلى المعلومة التي تتم وفق المراحل التالية:

- التقدم بمطلب للنفاذ: يتقدم الباحث عن المعلومة سواء كان شخص طبيعي أو معنوي بمطلب كتابي في النفاذ إلى المعلومة بمكتب الضبط أو مطلب الكتروني عبر الإيميل الخاص بالمركز.
- يتم دراسة مطالب النفاذ من قبل المكلفين بالنفاذ على المعلومة بالمركز.
- يتم تسجيل مطالب النفاذ الواردة في سجل خاص وهو يمثل أداة متابعة لمطلب النفاذ منذ التقدم به إلى حين الإجابة عليه في الأجل القانونية.
- إجابة طالب المعلومة وذلك إما كتابيا أو إلكترونيا (حسب ما ورد في المطلب).

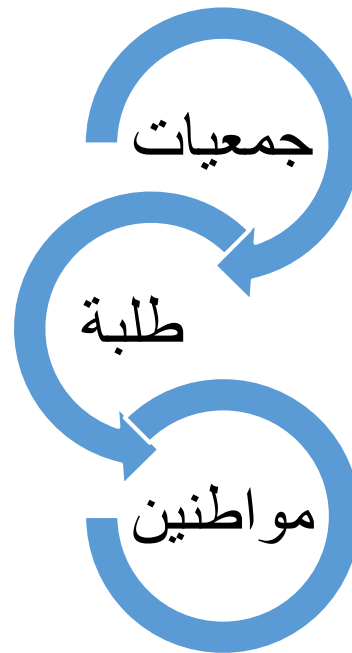
إحصائيات مطالب النفاذ حول المعلومات الخاصة



أنواع المطالب الواردة علينا لسنة 2024:



الفئات الطالبة للنفاذ إلى المعلومة



وقد تم الرد على كل المطالب مع احترام الأجال القانونية

2. النشر الإستباقي

حرص مركز الإعلامية لوزارة الصحة خلال سنة 2024 على تكريس حق النفاذ إلى المعلومة من خلال تحيين موقع المركز وتم نشر كل المعلومات التي يجب نشرها حسب المنشور عدد 37 لسنة 2020 المؤرخ في 23 جوان 2020 المتعلق بالنفاذ على المعلومة وهي تتمثل كالآتي:

المعلومات التي تم نشرها	التاريخ	ملاحظات
السياسات والبرامج التي تخص العموم - التوقيت الإداري - مهام المركز وعنوان المقر الرئيسي	سنة 2024	يتم تحيينها عند أي تغيير
قائمة مفصلة في الخدمات التي يسيدها للعموم - الخدمات المستجدة وتطوير منظومة إيفاكس	سنة 2024	يتم تحيينها عند أي تغيير
النصوص القانونية والمناشير الجديدة المتعلقة بالقوانين التي تخص الهيكل	سنة 2024	
المعلومات المتعلقة بالمنظومات المطورة من طرف المركز	سنة 2024	
الاتفاقيات التي قام بها المركز	سنة 2024	يتم تحيينها في كل اتفاقية جديدة
مهام المركز	سنة 2024	
نشر طلبات العروض	سنة 2024	يتم تحيينها عند كل عرض طلب جديد

نشر نتائج طلبات العروض	سنة 2024	يتم تحيينها عند نتيجة كل عرض طلب
نشر القوائم المالية	سنة 2024	تم تحيينها في نهاية جوان 2024
نشر تقارير النشاط	سنة 2024	جاري التحيين
مستجدات التكوين في مجال الإعلامية	سنة 2024	
نشر تقارير مدقي الحسابات	سنة 2024	جاري التحيين
الهيكل التنظيمي الخاص بالمركز	سنة 2024	جاري العمل على تحيين الهيكل التنظيمي

❖ تتم متابعة عملية النشر بصفة مستمرة من خلال التصفح المستمر لموقع الواب الخاص بالمركز والتثبت من محتواه وتحيين المعطيات.

3. تحيين الخانة الخاصة بموقع النفاذ إلى المعلومة

قام المركز خلال سنة 2024 بتحيين موقع الواب وقد تم إعداد خانة خاصة بالنفاذ إلى المعلومة تضم كل المعطيات التي يضبطها منشور عدد 19 المؤرخ في 18 ماي 2018.

 النصوص القانونية الخاصة بالنفاذ إلى المعلومة

 أسماء المكلفين بالنفاذ وأرقام الهواتف والعناوين الإلكترونية الخاصة بهم

 دليل النفاذ إلى المعلومة

 مطلب النفاذ

 مطلب التنظيم

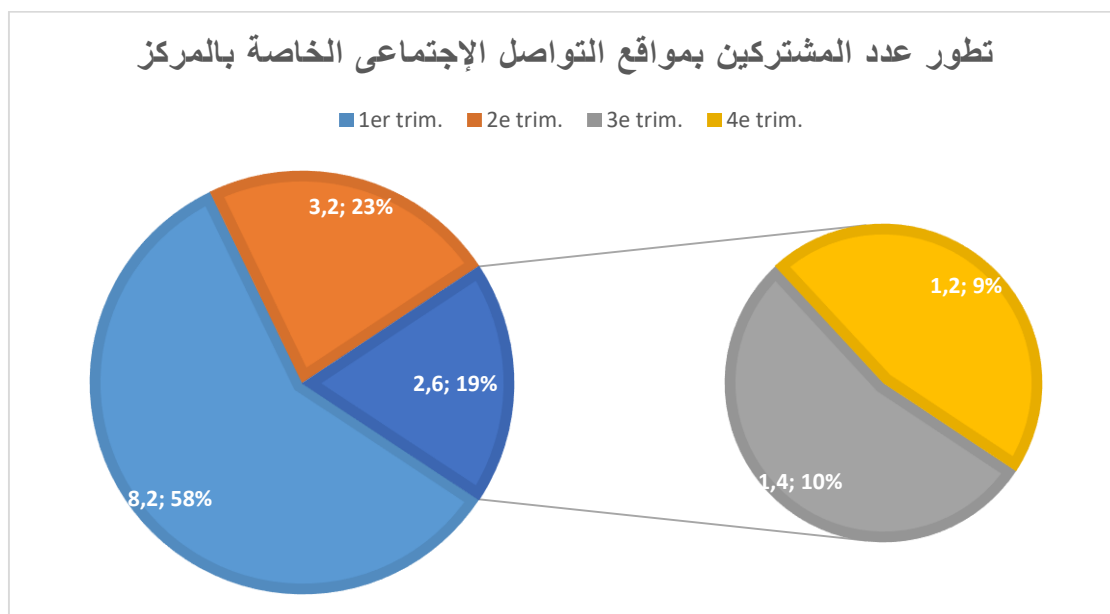
 نشر التقارير السنوية للنفاذ إلى المعلومة

 نشر التقارير الثلاثية للنفاذ إلى المعلومة

نسبة المشتركين بمواقع التواصل الإجتماعي

❖ وكذلك يتم نشر العديد من المستجدات والأنشطة على صفحة الفاسبوك الخاصة بالمركز

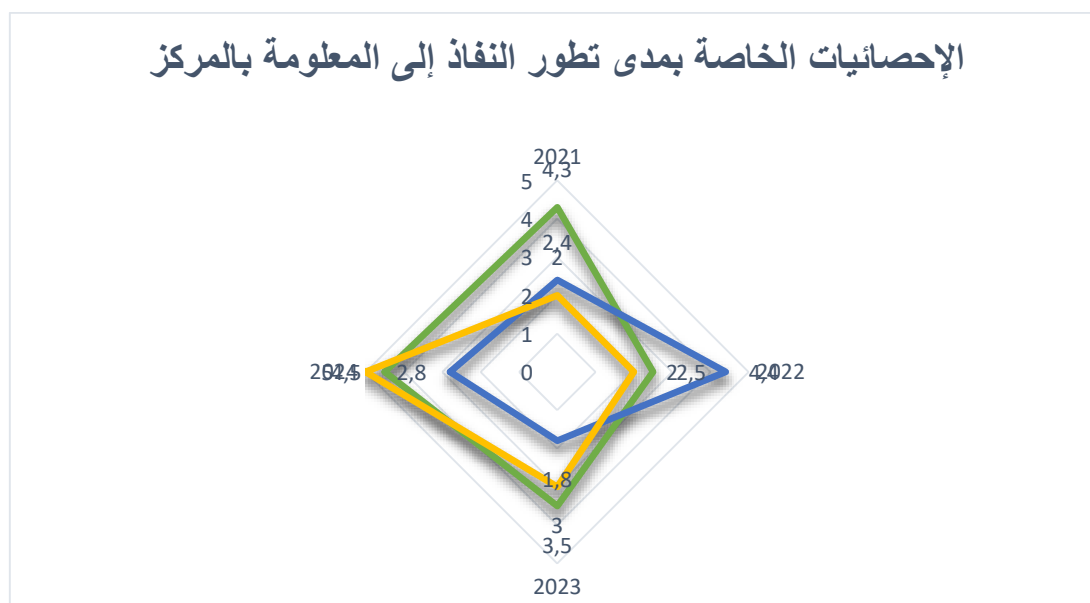
وقد تطور عدد المنخرطين وأصبح كالتالي:



❖ تطور النشاط الخاص بالنفاز إلى المعلومة مقارنة بالسنوات الأخيرة وذلك من خلال

تحيين موقع الواب وإدراج جل المعلومات بالموقع وتحيينها كلما استوجب الامر

وتتمثل الإحصائيات كالتالي:



الباب الثاني:

التصرف في الوثائق والأرشيف

ينص المنشور عدد 19 لسنة 2018 المؤرخ في 18 جانفي 2018 على ضرورة استكمال المؤسسات تنظيم أرشيفها الجاري والوسيط طبقا لمقتضيات النصوص القانونية والترتيبية الجاري بها العمل يعمل المركز على تطوير نظامه الأرشيفي واعتماد الرقمنة للوصول السريع للوثيقة وذلك من خلال تعميم منظومة سيدوك (SeeDoc) واعتماد على تطبيقه المراسلات الإلكترونية عليه ومواصلة تطبيق جداول مدد استبقاء الوثائق المشتركة والمواصلة في إعداد مشروع جداول مدد استبقاء للوثائق الخصوصية.

الباب الثالث:

التكوين والتأهيل في مجال النفاذ

تم تنظيم دورة تكوينية في النفاذ إلى المعلومة وذلك في إطار اتفاقية مع المدرسة الوطنية للإدارة لمزيد تحسيس وتأطير الموظفين وكان الهدف الأساسي من التكوين هو التعريف بالقانون وتفسيره بطريقة تلغي الضبابية والأفكار المسبقة وتجعل الجميع ينخرطون في تطبيقه.

الباب الرابع: خطة عمل لسنة 2025

تتمثل خطة العمل لسنة 2025 في المهام التالية:

- العمل على تطعيم موقع واب المركز
- إعداد دليل للنفاذ إلى المعلومة
- العمل على النشر الإستباقي
- العمل على تحسيس الموظفين بأهمية قانون النفاذ إلى المعلومة
- وضع لجنة استشارية خاصة بمطالب النفاذ
- إعداد التقارير السنوية والثلاثية
- المشاركة في دورة تكوينية حول النفاذ إلى المعلومة
- وضع نظام ناجع لتلقي مطالب النفاذ والرد عليها في الآجال
- التقدم في مجال التصرف في الوثائق والأرشيف وتعميم تطبيق خاصة بالتصرف الإلكتروني
- في الوثائق وذلك للوصول الأسرع والأنجع إلى المعلومة

المقترحات

- ✓ تحسيس الموظفين بأهمية النفاذ إلى المعلومة ومدى تأثيرها على شفافية الإدارة وتحسين الخدمات وذلك لمزيد من التأكيد والتوعية لكل الأطراف المعنية بالنفاذ حول أهمية العلاقة بين حسن تنظيم الوثائق وسرعة ونجاعة الوصول إلى الوثيقة موضوع النفاذ.
- ✓ اقترح إحداث لجنة استشارية تعنى بالنفاذ إلى المعلومة تتولى تركيز واستغلال منظومة لتصنيف الوثائق الإدارية مما ييسر حق النفاذ إلى المعلومة
- ✓ أقترح إعداد تطبيق خاصة بالنفاذ إلى المعلومة على مستوى وزارة الصحة ومركز الإعلامية وتكون بوابة للمواطنين تسهل عملية الوصول إلى المعلومة يتم جمع كل المعلومات الخاصة بالوزارة وكل الهياكل الخاصة بها في تطبيق واحدة
- ✓ إحداث موقع واب موحد بين كل الوزارات والمؤسسات العمومية تخص موضوع النفاذ إلى المعلومة وتشتمل هذه المواقع على عناصر موحدة وروابط ناجعة حتى يتسنى للمستفيد العثور على الوثائق والمعلومات بالسرعة والنجاعة المطلوبة
- ✓ وضع خطة وطنية أو استبيان وطني لكشف مدى تكريس حق النفاذ على المستوى المركزي والجهوي والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية والصعوبات المعترضة في ذلك
- ✓ تنظيم ملتقيات استشارية لتبادل التجارب والخبرات في تنفيذ برنامج النفاذ إلى المعلومة والمساهمة في مزيد تطويره وطرح الإشكاليات والصعوبات المتعلقة بتنفيذه.

الخاتمة

يحرص مركز الإعلامية لوزارة الصحة على تجسيد حق النفاذ إلى المعلومة وذلك لاعتباره من أهم الحقوق التي يجب أن يكتسبها الإنسان وكذلك آلية أساسية لتحسين جودة المرفق العمومي وتعزيز مبدأي المساءلة والشفافية ودعم مشاركة العموم في إختيار السياسات العمومية وتقييمها.

